السياسات الوطنية للمكافحة التطرف في العراق بعد عام 2003

National policies to combat extremism in Iraq after 2003

م.د. علي سعدي عبدالزهرة
جامعة النهرين-كلية الحقوق
Dr. Ali Saadi Abdel Zahra
Al-Nahrain University - Faculty of Law
ali-saadi@law.nahrainuniv.edu.iq

الملخص:

يعاني العراق كغيره من الدول من ظاهرة التطرف التي زادت حدتها بعد عام 2003، ويرجع ذلك إلى عوامل داخلية وخارجية، مما أدى إلى علو خطاب الكراهية والتطرف على حساب الاعتدال والتسامح، وكذلك تعزيز الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، وهي أفكار دخيلة عن المجتمع العراقي، فضلاً عن الخلافات السياسية بين الأحزاب وارتفاع نسبة الفقر والبطالة التي كان له دور كبير في بروز التطرف، ولا يمكن إغفال العامل الخارجي الذي ساعد على تغذية التطرف، لذلك هناك العديد من المعالجات الوطنية الرسمية وغير الرسمية التي يجب على الحكومة الأخذ بها لوضع حد لظاهرة التطرف ومكافحته، وهذا ما سعت آلية الحكومة العراقية بإنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة التطرف العنيف ومهمتها مكافحة هذه الظاهرة عبر اتخاذ الإجراءات الوقائية.

الكلمات المفتاحية : السياسات الوطنية، مكافحة التطرف.

Abstract

Iraq, like other countries, suffers from the phenomenon of extremism, which increased in severity after 2003. This is due to internal and external factors, which led to the rise of hate speech and extremism at the expense of moderation and tolerance, as well as the strengthening of sub-identities at the expense of national identity, which are ideas that are alien to Iraqi society. In addition to the political differences between the parties and the high rates of poverty and unemployment, which played a major role in the emergence of extremism, the external factor that helped fuel extremism cannot be overlooked. Therefore, there are many official and unofficial national remedies that the government must take to put an end to the phenomenon of extremism and combat it. This is what the Iraqi government sought to establish by establishing the National Committee to Combat Violent Extremism, whose mission is to combat this phenomenon by taking preventive measures.

المقدمة

يعد التطرف بجميع أشكاله من أخطر المشكلات التي تعاني منها دول العالم بما فيها الدول المتقدمة، وهي ظاهرة خطيرة تهدد السلم المجتمعي، والتطرف سلوك يدفع بالفرد أو جماعة بأتباع ممارسات عدوانية تجاه الآخرين الذين لا يتوافقون معهم في الفكر أو العقيدة وغيرها، وشهد العراق بعد التغيير السياسي عام 2003 تحديات جديدة تمثلت بتغليب الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية وكذلك علو الخطاب الكراهية والتطرف على حساب الخطاب الديني والسياسي المعتدل، وكان للعامل الخارجي دور في ذلك الأمر الذي انعكس على السلم المجتمعي مما ساد حالة التنافر والتناحر الطائفي والفوضى، وأخذ موضوع التطرف الديني في العراق يتغلغل عميقاً في الخطاب الديني الذي تصدى لها علماء الدين والأكاديميين والمثقفين ووضع الحلول المناسب لها، لذلك هناك العديد من المعالجات الوطنية للمواجهة التطرف وتتمثل في البدء من الأسرة التي تأخذ على عاتقها بناء الإنسان وزرع الخصال الأخلاقية التي يقرها المجتمع، ودورها الكبير في مواجهة التطرف وزرع حب الوطن والانتماء له، وكذلك للمؤسسات الدينية والتعليمية والإعلامية التي لها دور كبير في مواجهة التطرف عبر التوعية والتأكيد على قيم التسامح والسلام، وتربية المجتمع على الاعتدال والوسطية والوقاية من السلوكيات العنيفة المدمرة للمجتمع، وتبني البرامج والحملات التي تؤكد على التعايش مع الآخرين ونشر ثقافة التسامح، كما أن المعالجات السياسية لها دور كبير في مكافحة التطرف عبر وضع قانون يحرم ويجرم التطرف بكافة أشكاله وأنواعه، وكذلك يجب على الحكومة بوضع مكافحة التطرف من أهم أولوياته، وأن تنطلق من مبدأ الوقاية خير من العلاج، ويكون ذلك عبر مؤسساتها الأمنية ومعالجة حالة الفقر والبطالة وغيرها من المشكلات التي يعاني منها المجتمع، وعلى ضوء ذلك تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول أسباب ظاهرة التطرف في المجتمع العراقي، في حين تناول المبحث الثاني المعالجات الاجتماعية والثقافية للمواجهة التطرف في العراق، أما المبحث الثالث تناول المعالجات السياسية للمواجهة التطرف في العراق.

وتكمن إشكالية البحث من أن العراق يعاني من ظاهرة التطرف التي ساهمت فيه عدة عوامل داخلية وخارجية، وهذا انعكس على الاستقرار السياسي في الدولة، مما دفع الحكومة إلى تبني استراتيجية لمكافحتها، وتحاول إشكالية البحث الإجابة على أسباب التطرف في العراق، وما هية المعالجات الوطنية لمكافحة التطرف.

وتنطلق فرضية البحث من أن المعالجات الوطنية عبر المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، فضلاً عن تبني الحكومة استراتيجية وطنية لمكافحتها، واتخاذ الإجراءات الوقائية ستساهم بشكل كبير من إنهاء ظاهرة التطرف.

واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف ظاهرة التطرف في العراق بعد عام 2003، كما تم الاعتماد على المنهج النظمي وذلك لتحديد المدخلات أي العوامل وتحويلها إلى مخرجات على شكل معالجات وطنية.

المبحث الأول: أسباب ظاهرة التطرف في المجتمع العراقي

تعرض المجتمع العراقي بعد التغيير الذي حدث في العام 2003 إلى حالة من الاضطراب والاختلال الوظيفي في البناء الاجتماعي فضلاً عن السياسي والاقتصادي، إذ حدث خلل في البنية الاجتماعية وقد ساعد الفقر والعنف في تعزيز هذا الاضطراب، إذ تحول المجتمع العراقي من حالة الاستبداد والقهر والقيود في الحريات إلى حالة الانفتاح الشامل مما جعل المجتمع يواجه ثقافات وسلوكيات مختلفة وبشكل مفاجئ أثرت وبشكل كبير على طبيعة النسق الاجتماعي، مما أربك المجتمع وأشاع حالة من الاغتراب والتناحر الطائفي في جسده ومن ثم شيوع الثقافات والانتماءات الفرعية والقبلية، ولقد استغلت التنظيمات الإرهابية حالة الإرباك المجتمعي في العراق والفوضى أثر التغيير النظام السياسي الذي بني على أسس غير رصينة وتجذير للمحاصصة الطائفية التي أوجدت مؤسسات وأجهزة غير مستقرة، مما فتح الباب للجماعات الإرهابية المختلفة إلى الدخول في العراق والعبث بالمشهد الأمني والمجتمعي، ولقد مثلت الأحداث والفوضى التي أعقبت الاحتلال فرصة سانحة لبعض الجهات المستفيدة من أجل خلق الفوضى عبر تجنيد الشباب العراقي للانخراط في أعمال العنف والإرهاب[1].

إن الصراع السياسي والاجتماعي الذي عاشه العراق بعد العام 2003 أسهم بظهور أنماط من التفكير على المستوى الديني تتميز بعدم قدرتها على التجديد أو الانفتاح على الأخر، والإفادة منه بشكل إيجابي يتوافق مع البنية الفكرية والمجتمعية التي تساعد على التطوير والتغيير، هذا الواقع أفرز توجها ذا انغلاق وتشدد للخطاب الديني وهو أمر غريب لم تألفه سابقاً البيئة العراقية المعروف عنها التسامح والانفتاح المتوازن والفاعل مع محيطها، ونجد أن بوادر أمية التفكير الديني من قبل بعض الجماعات الدينية المتطرفة وهي أم تكون مرتبطة بأجندات

[1] خالد عبد الاله عبد الستار، الأسس الفكرية للتطرف العنيف والإرهاب في العراق (دراسة في اليات المواجهة)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، صلاح الدين، العدد30، 2022، ص204-205.

سياسية داخلية وخارجية، أو تتبنى أفكارا دينية بأسلوب التقليد الأعمى للجماعات الإرهابية المنتشرة حول العالم، فكان ظهورها بذلك الوقت تحديداً جزءً مخطط له لهدم التماسك الاجتماعي وتهديد أمنه وتعايشه السلمي، والمقصود بامية التفكير الديني ليس الجهل بالشريعة الإسلامية وإنما الجهل بالتفكير والتفسير المقاصد ونصوص الشريعة، وتوظيفها بشكل يخدم أهداف من يدعم وجودهم ليحصد من ورائهم المكاسب المرجوة، وهذه الأمنية تميزت بالتشدد والتعصب الفكري والدعوة لممارسة أفعال عنيفة وصلت لأعلى درجات التطرف وهي تكفير الآخر على أساس المذهب الديني، وهذا التطرف العنيف تغلغل عميقاً في الخطاب الديني الموجه لمختلف الفئات المجتمعية لاسيما أن تلك الجماعات تصدرت مشهد الخطاب واعتمدتها كخطة استراتيجية لهدم المعتقدات الدينية الرصينة القائمة على التسامح والمفاهيم الأخلاقية العليا التي عدت المنهج الفكري والتواصلي للمجتمع الإسلامي ما أدى لتشويه الخطاب الديني وانحرافه بعيداً عن أصوله وفقد انضباطه المتوازن ليتحول تدريجياً لأداة خطيرة لنشر التطرف ومن ثم الاتجاه الممارسة الإرهاب بمختلف أشكاله[1].

وأخذ موضوع التطرف الديني في العراق مساحة واسعة من المساجلات الكلامية والحوارات الفكرية الجادة التي تصدى لها جمهرة من المثقفين وعلماء دين وأكاديميين، مثلوا مختلف شرائح المجتمع وانتماءاته، وحاولوا من خلالها وضع الحلول المناسبة لهذه الظاهرة المتفاقمة، التي أصبحت تهدد وحدة البلاد ومستقبلها وتلمس مدى إمكانية تطوير منظومة فكرية وعملية قادرة على تجاوز حالة التخندق والاصطفاف الطائفي وصولا إلى بناء نسيج وطني مستقبلي موحد، ومما لا شك فيه أن المجتمع العراقي يمتلك ثقافة اجتماعية خاصة به تنبع من تاريخه الطويل وعادات وتقاليد نشأت فيه واستمرت عبر قرون من الزمن، لتترسخ بين أفراده على شكل قيم ومبادئ، إلا أن ما تعرض له في العقود الأربعة الأخيرة من حروب وسياسات خاطئة وظلم واستبداد وحملات تهجير، لاسيما بعد عام 2003 أثرت بشكل كبير على تلك القيم والمبادئ، كارتفاع نسبة الفقر والبطالة مما أدى إلى اتساع ظاهرة الباحثين عن الرزق بين جبال القمامة وحقول الألغام، فضلاً عن تنامي ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية أو ظاهرة خطف النساء والأطفال والاتجار بهم أو تهريبهم خارج العراق، وهذه الظواهر تعود دخيلة على المجتمع العراقي ولم يألفها سابقا وعرف بخلوه منها تقريباً، فضلاً عن تنامي ظواهر التعصب الطائفي

[1] رنا مولود شاكر، التطرف العنيف وانعكاسه على منظومة الأمن المجتمعي العراقي، الدراسات السياسية والاستراتيجية، بيت الحكمة، بغداد، العدد45، 2022، ص109-110.

والديني والقومي والتهجير الطائفي والعرقي القسري لمئات الآلاف من بعض الطوائف والأعراق من مناطق إلى مناطق أخرى من العراق لأسباب وعوامل متعددة منها تدهور الوضع الأمني وانتشار ظواهر الخطف والقتل على الهوية مما أدى إلى هجرة واسعة من العراقيين إلى الدول المجاورة أو الدول الأخرى مما قد يترتب عليه مشكلات كبيرة تهدد وحدة وأمن المجتمع العراقي بالخطر [1].

وبالرغم من تمتع المجتمع العراقي بوحدة بيئية او جغرافية متناغمة، الا انه يمثل مجتمع مركب تتحكم فيه مجموعة من الهويات الاسلامية والعرقية والمذهبية والقومية والاثنية، فاستغل الإرهابيون حالة التمايز الطائفي والديني التي يتسم بها المجتمع العراقي والتي زاد من تأثيرها السلبي الخطاب السياسي للنخب السياسية العراقية، التي خاطبت الرأي العام من منطلقات مذهبية ودينية لتمرير مشاريعها السياسية مما ادى إلى اشعال الفتنة الطائفية في العراق لسنوات(2005-2007)، فقد عانت اغلب الاقليات في العراق من اعمال القتل والخطف والتعذيب والتهديدات ويترتب على هذا الوضع ما يواجه كثيرا من فقر وتهجير [2]، ولقد عملت التنظيمات الارهابية لاسيما (القاعدة وداعش) على مدى الأعوام التي اعقبت الاحتلال الامريكي للعراق في العام 2003 إلى اتباع سياسة التحريض الطائفي والمذهبي بين الاديان والقوميات في المجتمع العراقي، وهو ما تجسد في الاعوام 2006 وما بعدها من حرب طائفية وقومية حدثت في العراق وراح ضحيتها الأف العراقيين الابرياء، إذ استغلت التنظيمات الإرهابية حالة الارباك السياسي والأمني والتوترات الاجتماعية، وعملت على استهداف العراقيين وبث خطابات التحريض الطائفي والمذهبي وكانت تدفع باتجاه ادمة الصراعات الطائفية[3].

وأدت وسائل الإعلام دوراً كبيراً في تأجيج الصراع الطائفي والعرقي، فقد حاولت الكثير منها زرع فتيل الفرقة والطائفية وتغيير أفكار ومعتقدات وعرف وتقاليد من خلال بث ما هو محمل بالسموم بالكلمات المبطنة عبر وسائلها حتى يصبح الفرد المتلقي ملقنا ومشبعا بأجندات وأفكار هذه الوسائل ويعلن ولائه لها ولأصحابها، فمنذ عام 2003 والعراق يفتقد إلى قنوات موضوعية شكلاً ومضموناً، فالوطن هو نقيض الطائفية، فعندما يسود النظام الطائفي يغيب

---

[1] افراح رحيم علي الغالبي، التطرف الديني وأثره في المجتمع العراقي، مجلة كلية التربية، جامعة وأسط، وأسط، المجلد6، العدد41، 2021، ص539-540.

[2] المصدر نفسه، ص542-543.

[3] خالد عبد الاله عبد الستار، مصدر سبق ذكره، ص206.

الوطن، لذلك كانت الأعوام بعد 2003 مليئة بالتناقضات السياسية والمجازر الوحشية وإشعال فتيل الحرب الطائفية والعرقية وتكريسها، وتدمير البنية التحتية للدولة العراقية إدارة ومؤسسات، وفقدان الأمان النفسي والاجتماعي، فالأعلام الطائفي أدى دوراً مؤثراً ومهيمناً في إثارة الفتن الطائفية، إذ استخدمت الآلة الإعلامية بكفاءة عالية لتحريض أبناء الوطن الواحد على أنفسهم واهتمت مواده الإعلامية ببعث البغضاء، وصبغ الشرعية على المليشيات والجماعات الطائفية والقتل على الهوية، وكلما انحصرت مظاهر الفتنة سعى الإعلام إلى أثارتها مرة أخرى، وعدم إعطاء الفرصة لأبناء الوطن الواحد للعيش جميعا في بلدهم بما يكفل احترام الآخر وخصوصيته[1].

إن الهوية الاجتماعية العراقية تعكس الحالة الوسطية التي امتاز بها هذا المجتمع الكريم منذ عقود طوال، إذ إن التطرف الفكري الذي بدأ بشكل واضح يبرز بعد عام 2003 كان بسبب عوامل عديدة حفزت البيئة العراقية لتكون متقبلة لنمو التطرف الفكري وأهم تلك العوامل هي العوامل السياسية، فهنالك بعض الأحزاب السياسية على الرغم من مشاركتها في تشكيل الحكومة العراقية إلا أنها في الوقت ذاته كانت عاملاً مشجعاً على نمو التطرف، والتثقيف إلى خطر وجود هوية معينة لها مرتكز أساسي وفاعل في المشاركة السياسية على الصعيدين التشريعي والتنفيذي، وأمثال هذه الخطابات التي قلت وتيرتها في الفترة الأخيرة إلا أنها ما زالت كنار خامدة بانتظار من ينفخ فيها ويؤججها لمكتسبات سياسية داخلية كانت أما إقليمية، فطالما أن التطرف يفيد غياب الاعتدال، فمن الطبيعي أن تتجه بعض تلك الأحزاب نحو تعزيز الهوية والانتماء الطائفي والعرقي بديلاً عن البرامج السياسية الوطنية مما يُعدّ سبباً في تضخيم الاتجاه أو تعزيزه المرتبط بالتطرف بشكل عام والتطرف الفكري بشكل خاص[2].

إن المجتمع العراقي عانى من أسباب سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية كان دافعا للتطرف، ولاسيما أن بعضها كان لها الدور الأكبر في التطرف الفكري في المجتمع العراقي كالعامل الاقتصادي الذي دفع الكثير من الشباب إلى الانتماء إلى الجماعات المسلحة بحثاً عن المال، والكثير منهم من تبنى الأفكار المتطرفة لغرض مكاسب شخصية، وكذلك العامل السياسي الذي أدى دور سلبي في تأجيج الوضع العراقي عن طريق الخلافات السياسية بين بعض

---

[1] افراح رحيم علي الغالبي، مصدر سبق ذكره، ص543-544.

[2] رامي احمد الغالبي، التطرف الفكري وانعكاسه على نشأة الإرهاب الهوياتي، دراسات قانونية، بيت الحكمة، بغداد، العدد58، 2023، ص270-271.

الأحزاب وتبنيهم الخطاب الطائفي الذي أدى إلى وجود جماعات متناحرة الأمر الذي أدى إلى تعزيز الفكر المتطرف، ولا يمكن إغفال العوامل الثقافية والاجتماعية وتأثيرها في المجتمع، إذ إن بعض الشباب لديهم قيم اجتماعية خارجة عن القيم العامة للمجتمع العراقي عن طريق التأثير بالثقافات الدخيلة في تبني هذه الأفكار وأدى ذلك إلى وجود ظواهر غريبة على المجتمع العراقي تتعارض وتتصادم مع بعضها البعض، وقد أدى العامل الديني في العراق دوره أيضا في تبني أفكار متطرفة كثيرة عن طريق بعض الخطباء ورجال الدين الذين وجهوا الشباب توجيهاً خاطئاً بدوافع مختلفة كالتوجيه الطائفي المذهبي، مما خلق جيل جدلي وعدائي، الأمر الذي أدى إلى تهديد وحدة وترابط النسيج الاجتماعي، وبما أن هذه الأسباب تشكل خطراً كبيراً على المجتمع العراقي فلا بد من تقديم المعالجات الكافية التي من شأنها أن تحد من هذه الأفكار المتطرفة وتنقذ البلاد من الوقوع في الهاوية[1].

المبحث الثاني: المعالجات الاجتماعية والثقافية للمواجهة التطرف في العراق

هناك العديد من المعالجات الاجتماعية والثقافية التي يمكن استثمارها لمكافحة ظاهرة التطرف التي يعاني منها المجتمع العراقي، ومنها:

أولاً: التنشئة الأسرية: تكتسب الأسرة المكانة الاجتماعية الأولى لكونها البيئة التي تتولى الفرد منذ حياته المبكرة وتعمل على إشباع حاجاته الأساسية، وان التفاعل بين الأسرة والفرد يكون أشد كثافة وأطول زمناً، إلى جانب العلاقة الانفعالية التي تربط الفرد بالأسرة، وتعد مرحلة ما قبل المدرسة من أهم المراحل في تشكيل ملامح شخصية الطفل المستقبلية وتحديد معالم سلوكه الاجتماعي الذي يؤثر بالطبع على سلوكه السياسي مستقبلاً[2]، والأسرة هي أولى المؤسسات البنيوية التي تؤثر في أفكار ومواقف وسلوكيات وأخلاقيات الفرد، فهي تهتم بتنشئة الطفل أخلاقية واجتماعية ووطنية، إذ تزرع عنده منذ البداية الخصال الأخلاقية التي يقرها المجتمع ويعترف بها، وتصب في عروقه النظام القيمي والديني للمجتمع، وتوجه سلوكه وتصرفاته في خط معين يتماشى مع مثل ومقاييس المجتمع، كما أنها تنمي مهاراته وخبراته وتجاربه، وتدربه على إشغال أدواره الاجتماعية وأداء مهامها والتزاماتها بصورة متقنة وجيدة، وهي تشبع حاجاته

---

[1] محمد جميل أحمد، التطرف الفكري وتأثيره في المجتمع العراقي – دراسة أنثروبولوجيا في مدينة بغداد، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، صلاح الدين، المجلد14، العدد51، الجزء الأول، 2022، ص313.

[2] ايلاف حسن جعفر، السياسات التعليمية والتنشئة السياسية في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2016، ص27.

العاطفية والانفعالية، وتنظم علاقاته الداخلية مع بقية أفراد الأسرة، وتحافظ عليه من الأخطار الخارجية التي تداهمه، وأن أول مرحلة من مراحل التنشئة تقوم بها الأسرة تعلم الطفل اللغة وبعض أنماط السلوك، ومن خلال هذه العملية الأولية تأخذ التنشئة السياسية مكانها في سلوك الطفل، بل إن ما يتعلمه الطفل في تلك الفترة قد يتحول إلى ما هو سياسي أو قد يندمج فيه على الأقل، وأن تأثير الأسرة يبدو واضحاً في كل من المجتمعات التقليدية والمجتمعات المركبة والمتشابكة[1].

ولا يمكن أن نغفل دور الأسرة في التنشئة والتربية الصحيحة، إذا ما استندت إلى القيم الاجتماعية والثقافية السليمة الصحيحة، فأنها تسهم في مواجهة الأفكار المتطرفة، فلا بد من أن تأخذ الأسرة على عاتقها مسؤولية متابعة الأبناء وتوجههم وإرشادهم إلى اتباع السلوكيات الصحيحة وعدم الانجرار وراء الأفكار المتطرفة التي تهدف إلى زعزعة واستقرار المجتمع، وبهذا يعد دور الأسرة دوراً محورياً وجوهرياً في خلق التوازن الاجتماعي، فالحفاظ على الأسرة هو الحفاظ على المجتمع ككل، وبهذا تكون مسؤولية كبيرة ومشتركة بين أفراد المجتمع كافة[2]، والأسرة لها دور بارز في بناء الهوية الوطنية وزرع بذرة حب الوطن والانتماء له، كما تنمي المواطنة وتعززها لدى أفراد الأسرة ويكون ذلك من خلال تعريف الفرد بأهمية دوره داخل المجتمع وضبط سلوكه اجتماعيا[3].

لذلك ينبغي أن تؤدي الأسرة العراقية دوراً فاعلاً في بناء جيل واع قادر على إمكانية إدارة مشكلاته عبر تعزيز القنوات الحوارية الهادفة، والقبول بالعيش المشترك مع أبناء مجتمعه، ويمكن تحقيق ذلك عبر التربية الفكرية الصالحة للأبناء من خلال ترسيخ مبادئ الوسطية والاعتدال في انساق سلوكياتهم ومعتقداتهم وأفعالهم وأقوالهم، وتنمية روح الانتماء والمواطنة لديهم في مراحل نموهم المختلفة، وتحصين الأبناء ضد التأثر بدعاة الانحراف الفكري، وفي مواجهة ما يبث من انحرافات فكرية وعقائدية عبر وسائل الإعلام، ومراقبتهم للتعرف على توجهاتهم الفكرية من أجل العمل على تهذيبها في مرحلة مبكرة، وتثقيف الأبناء أمنياً لتعزيز مدركاتهم الفكرية حيال أهمية

---

[1] مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة السابع من أبريل، ليبيا، 2007، ص166.

[2] محمد جميل أحمد، مصدر سبق ذكره، ص319.

[3] فراس عبد الكريم محمد علي البياتي وبهاء عبد الكريم طاهر القريشي، التنشئة الاجتماعية السياسية وبناء الهوية الوطنية في العراق بعد عام 2005، الدراسات السياسية والاستراتيجية، بيت الحكمة، بغداد، العدد47، 2023، ص175.

استتباب الأمن باعتباره مطلباً وحاجة إنسانية أولية، وتعريفهم بأخطار التكفير والإرهاب وانعكاساته السلبية على الأمن الوطني بمختلف مستوياته ومقوماته الأساسية، وتثقيف الأبناء سياسياً وتعريفهم بالضوابط الشرعية التي تنظم علاقة الحاكم بالمحكوم، وتوعيتهم بحقوق غير المسلمين في المجتمع الإسلامي[1].

ثانياً: المؤسسة الدينية: إن الدين يرسم إطار عام وواضح في توجيه الأدوار المختلفة للأسر من أجل الاعتناء بتنشئة أطفالهم بطريقة سليمة، لذلك يعد تأثير المؤسسة الدينية تراكميا تاريخيا، وهو تأثير يفوق المؤسسات الأخرى المعنية بالتنشئة، ويأتي هذا الدور من المساجد والكنائس ومختلف دور العبادة وما يتفرع منها من مؤسسات أو أشخاص يعلمون الأسس الدينية وما يتعلق بها من أفكار اجتماعية واقتصادية وتاريخية وإنسانية وثقافية، إذ تتميز دور العبادة بمكانة مهمة ومتميزة في حياة المواطن العراقي، ولها تأثير مهم في التربية والتوعية الفكرية عبر التأكيد على قيم التسامح والسلام، وإن الجانب النفسي الناشئ عن الفراغ الروحي والضعف الديني والقلق واختلال القيم الذي يعاني منه الأفراد وغياب فرصة الحياة الكريمة يؤدي إلى ضغوط نفسية كبيرة تولد شعور بالكراهية تجاه المجتمع الذي يعيش فيه الفرد وتولد الرغبة بالانتقام، فالخطاب الديني المعاصر له دور مهم في إبقاء باب التغيير مفتوح ليتلاءم مع التطورات من زمن إلى آخر ومن جيل إلى جيل، عبر النظر إلى المستقبل بعقل وفكر مفتح قادر على التكيف مع متطلبات العصر الذي يعيش فيه كون مجتمعنا تحتاج إلى ثقافة دينية واعية ومتجددة قادرة على تغيير العقول الفردية، ومن ثم تغيير المجتمع الذي بدأ يتدهور وضعه وينهار بسبب العصابات التكفيرية وبدأت تؤثر على العقول بشكل كبير أدى إلى فقدانها مبادئها وأصولها الدينية، لذلك فإن التوعية الدينية الصحيحة وفتح الآفاق المعرفية والعلمية لأفراد المجتمع أفضل طريق لدعم نموهم القيمي والمعرفي والأخلاقي الذي يتحكم في توجيه موافقهم وقراراتهم، ومن ثم فإن هذه المعرفة تتحول إلى قوة ودوافع تدفع مالكها إلى الشعور بالمسؤولية الوطنية والاجتماعية تجاه القضايا التي تهدد استقراره وأمنه[2].

---

[1] عبير سهام مهدي وعمار حميد ياسين، دور التنشئة الاجتماعية في تعزيز قيم التسامح والتعايش العراق أنموذجا، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العددان39-40، 2019، ص147-148.

[2] خيرالله سبهان عبدالله، السياسات الحكومية ودورها في مكافحة التطرف والارهاب في العراق، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، صلاح الدين، المجلد12، العدد44، الجزء2، 2020، ص46.

ويمثل رجال الدين جماعات مرجعية لكل فئات المجتمع، فلا بد من أن يقوموا بدورهم الإصلاحي والشرعي في ضرورة إصلاح المجتمع وتوجيهه التوجيه المناسب مع ثقافة المجتمع الإسلامي، بالتأكيد على الشباب لأنهم يمثلون الشريحة الأهم والأكثر حساسية وخطورة إذا ما انحرفوا عن المعايير الإسلامية التي تدعو إلى التسامح والمحبة والتعاون واحترام الآخرين وعدم التجاوز على حقوق الناس، ولا بد أن يقوم رجل الدين بدوره الحقيقي والفعال بهذا الموضوع عن طريق إلقاء الخطب في المساجد والجوامع والحسينيات التي تؤكد على الاعتدال والوحدة بين أبناء المجتمع والحفاظ على توجهات الشباب في الاتجاه الصحيح عن طريق توضيح المبادئ الإسلامية التي تحث على القيم الإنسانية النبيلة لضمان عدم انحراف الشباب فكرياً، إذ إن هناك من يحاول إيهام الشباب بأفكار متطرفة وتغذيتهم تغذية عكسية، وهذا ما كان في عام 2014 في بعض محافظات العراق، إذ ساد الخطاب المتطرف الذي أدى إلى الفوضى وظهور (داعش الإرهابي) وما آلت إليه الأمور بعد ذلك من تدمير وخسارة كبيرة في الموارد البشرية والمادية، لذلك فإن للقيم الثقافية دوراً أساسياً في تثبيت المجتمع على أسس صحيحة تحافظ على وحدة واستقرار المجتمع[1]. وإن للمنابر الدينية من تأثير واضح على المجتمع الذي تعمل فيه سلباً أو إيجاباً، وأن ما يميز الخطاب الديني هو ارتباطه بمعتقدات الإنسان وقيمة الفكرية التي تنسج سلوكه وبالتالي يمكن للخطيب ورجل الدين إعادة تشكيل وتصحيح أو انحراف أفكار الإنسان المتدين، وهنا تكمن الخطورة وهذا جوهر المشكلة في العراق، وهذا الهدف يستدعي التدخل الحكومي في منع وصول أصحاب الفكر المتطرف لهذه المنابر من خلال الوقفيين الشيعي والسني ومعاقبة وطرد كل صوت ديني طائفي، إذ يعد التعايش بين الأديان تعايشا بين الثقافات والحضارات في مختلف أنحاء العالم، إذا بنى على أساس سليم يدفع بالتعايش بين الأديان نحو الاتجاه الصحيح من أجل الخير والفضيلة وما فيه مصلحة الإنسان في كل الأحوال، إذ يطلق مفهوم التعايش الديني بين الأديان على مبدأ الاعتراف بحقوق وحرية الآخر في اعتقاد ما يعتقد بأنه حق، وأن الوصول إلى منهج الاعتدال في الخطاب الديني في العراق العلاج والحل الناجع للوصول إلى بيئة أمنية مستقرة ومستدامة[2].

---

[1] محمد جميل أحمد، مصدر سبق ذكره، ص318-319.

[2] فلاح مبارك بردان وثائر شاكر محمود الهيتي، الاعتدال في الخطاب الديني والسياسي ودوره في استراتيجية الأمن المستدام للعراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الانبار، الانبار، المجلد8، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول لجامعة الانبار، 2018، ص144-145.

ويجب بناء القدرات المعرفية للقادة الدينيين وتطوير مهاراتهم في التصدي، وكيفية التعامل مع الأسئلة المتعلقة بالتطرف، وتمكينهم من تصميم الخطاب الديني بطريقة مؤثرة وفاعلة تضمن السلام والحث على محبة الآخر والوطن، وتشجيع فكرة أن الدين منهج للحياة وليس فقط محصور بالعبادات، مع ضرورة تزويد هؤلاء القادة بمهارات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي كأدوات لنشر المحتوى الديني المضاد للمحتوى الذي تبثه الجماعات المتطرفة الإرهابية، وكذلك تمكين هؤلاء القادة من مهارات البحث المتقدمة التي تتيح لهم التعمق والتفسير المتوازن للنصوص الدينية التي يسيء المتطرفون في استخدامها وتوظيفها، وتوسيع دورهم في تنفيذ أنشطة مجتمعية لنشر الوعي المجتمعي وليس الديني فقط بالنظر إلى التأييد المجتمعي الذي يحظى به القادة الدينيون، وضرورة ضبط الخطاب الديني من خلال العمل على التوافق في ما بين المؤسسات الدينية على خطاب واضح ومعتدل ينبذ العنف ويبتعد عن التطرف ويعمل على بث الوعي الديني الذي يرتقي بروح الإنسان عن طريق تقوية الإيمان الذي يسمو بالنفس ويذكرها بالحساب والجزاء، مع وضع ضوابط معينة لإعلاء المنبر كون هذه المؤسسات من أهم عوامل الضبط الاجتماعي تعمل على حماية المجتمع من المخاطر التي من الممكن حدوثها[1].

ويتوجب على الحكومة إعادة تأهيل المناطق التي سبق وأن انتشر فيها الفكر المتطرف نفسيا واجتماعيا من خلال إعداد برامج تعمل على تصحيح مفاهيم الإسلام والإيمان والكفر، وإزالة الالتباس الذي وقع في تفسيرها وتطبيقها لأجل إعادة المغرر بهم إلى جادة الصواب، ولأجل إعادة الإسلام إلى عالميته وشموله ومفهومه العالمي الذي يستوعب الجميع ولا ينحصر بقالب معين، والتي اعتمدتها الجماعات المتطرفة وظللت بها الكثير من الناس خاصة الشباب، وأيضا العمل على إيجاد فرق عمل توزع على تلك المناطق تقوم بعمل ندوات تفتح الباب للنقاش والحوار بشكل مباشر، وكذلك تطوير آليات الرقابة من خلال استحداث جهاز رقابي يتولى الرقابة على أنشطة دور تحفيظ القرآن والعاملين فيها، مع ضرورة تصدي رجال الدين المعتدلين بشكل مباشر للأفكار المتطرفة عبر تواصلهم المباشر مع الناس ومشاركتهم لمعاناتهم في فهم طبيعة الأفكار وتشكيلها لهم لإبعادهم عن تشكيلها من قبل أطراف تحمل فكرا متطرفا، وكذلك يجب أن تمتد الرقابة على مناهج التربية والتعليم للوقاية من التطرف مع ضرورة إدراج مادة ضمن

[1] منى حمدي حكمت، الفكر المتطرف واليات التصدي له داخليا: العراق أنموذجا، قضايا سياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد66، 2021، ص379-380.

المقررات الدراسية في مناهج المدارس والجامعات تسمى بالثقافة الأمنية تكون مشتملة على القيم الثقافية الأمنية كالوسطية والاعتدال والانتماء للوطن والإخاء والسلام وغيرها[1].

والعمل على رفع كل الشبهات التي تبرر الفكر التكفيري عبر تفعيل دور الجمعة السياسية العبادية، وتفعيل دور المنابر ومجالس الوعظ والإرشاد ونشر منهج الاعتدال، وتشجيع التخصص في العلوم الشرعية وإعطائها مكانتها اللائقة في الأمة لقطع الطريق أمام أصحاب الفكر الالتقاطي ولغربلة التراث الإسلامي على أيدي هؤلاء المتخصصين وتنقيته من الشوائب التي كانت كثيرا ما يعتمد عليها في إثارة الفتن والصراعات المذهبية، والعمل على توحيد الفتوى للقضاء على فوضاها خاصة في قضايا التكفير والتفسيق والتبديع، والعمل على نشر القيم الإسلامية السامية التي تدعو على نبذ العنف[2]، والتحكم في زمام التربية الدينية للأفراد من خلال التوعية الدينية والإرشاد والوعظ الديني بتنسيق جهود الوقفيين الشيعي والسني والوقف المسيحي والجوامع والحسينيات والتكيات والكنائس والمقامات الدينية بخطب الجمعة والمناسبات الدينية واللقاءات والندوات والمؤتمرات ودورات تعليم القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة مع تخصيص مواقع إلكترونية لتفنيد دعايات الجماعات الإرهابية مع فتح الباب أمام الأحزاب والمدارس والكليات والجامعات الإسلامية والدينية لإعانة الحكومة في برامجها التوعوية، والتركيز على الأسانيد الدينية المتمثلة بنصوص القرآن الكريم وأحاديث السنة النبوية الشريفة التي تؤكد على التسامح والرحمة والعفو والمغفرة والتعايش والسلام ونبذ القتل والعنف والإيذاء، والتركيز على منهج الوسطية والاعتدال الديني باعتباره منطقة أمان واسعة ويحقق ذلك منهجا تعليميا يؤمن بأن الاختلاف بين العلماء في غير المعلوم من الدين بالضرورة رحمة ونعمة[3].

إن المرجعية الدينية العليا كان لها الريادة والفضل في تأصيله المجتمع العراقي، وكانت صمام أمان العراق من خلال دعمها المتواصل للمصالحة الوطنية، إذ أكد (الشيخ عبد المهدي الكربلائي) في خطبة صلاة الجمعة بالصحن الحسيني في كربلاء (يجب أن تتكاتف الجهود للتصدي والحيلولة دون انتشار الفكر المتطرف المبني على استخدام العنف وعدم قبول الآخر والتعايش معه تعايشاً سلمياً ما سبب إراقة الكثير من دماء المسلمين وتشويها لسمعة الإسلام،

---

[1] المصدر نفسه، ص381.

[2] المصدر نفسه، ص383.

[3] فتح جعفر صادق، سبل مناهضة التطرف والعنف، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد46، 2021، ص259-260.

وطالب سماحته بـ (ضرورة اعتماد الفكر الوسطي الذي اعتمدته الديانات والشرائع السماوية في بناء المجتمع) معتبراً أنه من دون ذلك لا يمكن الحد من تأثيرات هذه الظاهرة السلبية بل ستتسع لتشمل جميع الدول الإسلامية، كما أكدت المرجعية الدينية وعلى لسان الشيخ (عبد المهدي الكربلائي) إلى أهمية التعايش السلمي في المجتمع مشيرا إلى أن الإسلام لم يهمل هذه المسالة وينبغي القبول بالآخر بهذه الاختلافات في مجتمع متعدد الأديان وأن نتعايش تعايشا سلميا يضمن لنا الازدهار والاستقرار موضحا أن هذا التعايش يجب أن يشمل الاختلاف في المنظومة الفكرية والثقافية والاجتماعية والتربوية، موكدا على أننا إن لم نحسن التعايش فأن ذلك سيقودنا إلى الكثير من المخاطر المختلفة[1].

ثالثاً: المؤسسات التعليمية: إن الوقاية من التطرف يجب أن تقوم بها مؤسسات المجتمع المختلفة، منها المؤسسات التربوية التي يجب أن تؤدي عملاً مهماً في رفض العنف لدى الشباب في ممارسة سلوك التطرف، فأهمية التربية ودورها في تجفيف منابع التطرف عامل من العوامل المهمة التي تجعل المجتمع تربى على الاعتدال والوسطية والابتعاد عن الأفكار المنحرفة التي تسبب الجريمة، وتأتي أهمية التركيز على دور التربية في تعزيز الوسطية والاعتدال وتربية الأجيال على تعاليم الوسطية، والتعليم هو الذي يمكنه الأجيال في سمو وعيهم وعقولهم على أسس وسطية رشيدة، وتربيهم على قبول الاختلاف في الرأي، وحل المشكلات بينهم عن طريق المفاوضات والتفاهم، علماً بأن التربية الصحيحة هي التي تقود المجتمع إلى مرافئ السلام والأمن[2].

وتقوم المؤسسة التعليمية بعمل مهم وفعال في رفض الإرهاب والتطرف الفكري، إذ إن رفض السلوكيات المتطرفة يجب أن تنطلق من محور الوقاية، والمقصود بذلك وجود حوافز داخلية لدى الأفراد تمنعهم من السلوكيات العنيفة المدمرة للمجتمع، عبر وسائط التنشئة الاجتماعية المختلفة وأهم هذه الوسائط المدرسة، لذلك يجب أن تتحمل المدرسة الدور المناط

---

[1] قاسم شعيب السلطاني وثامر مكي الشمري، دور الخطاب الديني في تعزيز الهوية الوطنية العراقية (دراسة في خطب الجمعة لمعتمدي المرجعية الدينية في كربلاء المقدسة)، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العددان39و40، 2019، ص577-578.

[2] محمد حسين عودة الكبيسي، دور الاساليب التربوية والمؤسسات التعليمية في مواجهة التطرف، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، صلاح الدين، المجلد11، العدد43، الجزء الثاني، 2019، ص368.

بها، ويعد النسق التربوي أحد الأنساق الاجتماعية المهمة التي تؤدي عملاً حيويا ومهما في الحفاظ على بنية المجتمع وأمنه واستقراره، إذ إن النظام التربوي وظيفته مهمة في تجانس وبقاء المجتمع عبر ما يقوم به النظام التعليمي من نقل قيم ومعايير المجتمع من جيل إلى آخر، فالمجتمع يمكنه البقاء فقط إذا وجد التجانس والتكامل بين أعضائه، فالنظام التربوي متمثلاً بالمدرسة يعد إحدى الركائز المهمة في دعم واستقرار مثل هذا التجانس عبر غرسه في الطفل منذ البداية الأولى للمدرسة كمعايير وقيم المجتمع الضرورية من أجل إحداث عملية التكامل الاجتماعي داخل البنية الاجتماعية، إذ إن النظام التربوي يعمل على دمج الأفراد في المجتمع ويطلق على هذا المفهوم التضامن الاجتماعي، فعبر العملية التربوية يحصل الأفراد على قيم الانتماء الوطني والقيم الاجتماعية الإيجابية التي تغرس في نفوسهم ومشاعر الوحدة الوطنية التي تؤدي إلى التماثل الاجتماعي الضروري للمحافظة على بقاء الاستقرار والأمن في المجتمع[1].

وتأتي مؤسسات التعليم في المرتبة الأولى ضمن الاستراتيجية الشاملة للأمن القومي التي تتبناها الدول التي تعي خطر ظاهرة التطرف والإرهاب، فتعمل المؤسسة التعليمية على تحصين الطلاب منذ الصغر ضد الأفكار المنحرفة ومنها التطرف، إذ تقوم مؤسسة التعليم بالتعاون مع المؤسسات الأخرى بدءاً من الأسرة والإعلام والمجتمع المدني والقطاع الخاص في مواجهة هذه الظاهرة الجديدة والدخيلة على المجتمعات بشكل يعزز وإنجاح جهود الحكومة بهذا الشأن، ومن هنا تقوم وزارة التربية بالاستعانة بذي اختصاص في مجال وسائل التربية الحديثة وعلم النفس بوضع منهاج دراسي يدعو إلى التماسك المجتمعي ونبذ العنف بالدرجة الأولى ثم إلى العلم، فالمدرسة (إدارة–معلمون– مشرفين) عليها دور أساسي في تبني حوار معتدل قائم على الثوابت الوطنية ويحافظ على وحدة المجتمع بكل أطيافه وينمي مسؤولياته الدينية والوطنية التي تدعو إلى الوحدة ونبذ العنف وبناء جيل جديد ذي أخلاق عالية، وهذا الأمر تؤكده منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (اليونسكو) وذلك في عام 2018 بإصدارها دليلاً استرشادياً يؤكد كيفية إسهام التعليم في إيجاد البيئة المناهضة للتطرف من خلال غرس الوعي الكافي وبنائه لدى

[1] خيرالله سبهان عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص331.

المتعلمين مما يمكنه من مواجهة وتصدي للأفكار والمعتقدات المتطرفة ومحاربة الغلو والتشدد[1].

أما المناهج الدراسية فيجب إضافتها مفردات تعزز سبل الوقاية من التطرف، وتنمي توضيحات تمكن للشباب تحصين أنفسهم من ارتكاب الجريمة، ومعرفة السبل الناجحة للابتعاد عن الأفكار والمبادئ المنحرفة، وذلك من خلال الاستفادة من التجارب الدولية والاجتماعية حول دور المؤسسات التربوية في الوقاية من التطرف والانحراف الفكري، فإعادة النظر في الكثير من المناهج الدراسية وتطوير الأساليب التربوية لابد من أن تكون بعقلية انفتاحية جديدة تتعاطى مع أزمات العصر، إذ تساهم في استئصال جذور التطرف[2]، فالمؤسسة التعليمية تعد ركنا أساسيا في عملية التنشئة التي لها دور رئيسي في تنشئة الأجيال، وهذا ما أكدت الاستراتيجية في الإطار العام للمناهج العراقية حيث أنها استهدفت بناء القيم الوطنية المتمثلة بالهوية الوطنية وإشاعة التسامح احترام الآخرين والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين واحترام حقوق الانسان، وبناء الديمقراطية وتحقيق التنمية المستدامة[3].

لذلك فإن المؤسسات التعليمية مهمة حيوية مضافة إلى مهماتها الأخرى في معالجة ظاهرة الانحراف الفكري، التي ترمي بثقلها في نتائجها السلبية على المجتمع، إذ تعد الجامعة أنسب مكان للحوار الجاد بين مكونات الشعب العراقي، لأنها مفتوحة للجميع ومنبع الأفكار الموجه نحو المجتمع، فإذا ترسخ في الجامعة مبدأ الحوار البناء في قاعة المحاضرات وفي الندوات والحلقات النقاشية، أمكن الانطلاق في توسيع دائرة الحوار نحو المجتمع مع توالي الأجيال المتخرجة من الجامعات العراقية، ومن هنا جاء إدراك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لهذا الظرف بالذات ووضعت منهاجا لإشاعة ثقافة حقوق الأنسان والوحدة الوطنية واحترام الرأي والرأي الآخر وتعزيزها، لتكون الجامعات منارة للعلم والحضارة والتنوير في المجتمع، كما سبق أن عممت الوزارة قرار تدريس مادة حقوق الإنسان والديمقراطية في المراحل الجامعية كافة، وفي

---

[1] إحسان محمد هادي، دور مؤسسات الدولة لمواجهة التطرف: المؤسسات التعليمية انموذجاً، المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف، على الموقع الالكتروني https://iraqicenter-fdec.org/archives/3300، 2022/10/2.

[2] محمد حسين عودة الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص368-369.

[3] بهاء عبد الكريم طاهر وفراس عبد الكريم محمد، التنشئة الاجتماعية السياسية وبناء دولة المؤسسات في العراق بعد عام 2005، نسق، الجمعية العراقية للدراسات التربوية والنفسية، بغداد، المجلد36، العدد7، 2022، ص1280.

كل الاختصاصات بدلا من مادة الثقافة القومية التي كانت تدرس في النظام السابق وتعبر عن فلسفة الحزب والسلطة[1].

ودعمت منظمة اليونسكو وزارتي التربية والتعليم العالي ببرنامج لتطوير استراتيجية جديدة للتعليم الوطني في العراق تمتد حتى عام 2031، وتهدف إلى تحديد الرؤية الاستراتيجية للقطاع في السنوات العشر القادمة وتعزيز جهود الحكومة للوصول إلى التزاماتها الدولية في التنمية المستدامة وتماشياً مع أهداف الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط العراقية، وتدعم اليونسكو تطوير ونشر نظام معلومات إدارة التعليم الرقمي، وتعزيز القدرات على مستوى الوزارة والمحافظات والمدارس، بما في ذلك التدخلات لمنع التطرف العنيف في البرامج المدرسية وسياسات التعليم، وأيضاً يستهدف برنامج اليونسكو التعليمي في العراق قضايا تسجيل الأطفال غير الملتحقين بمدارس وإعادة تأهيل المدارس، وهي عملت لسنوات عدة مع وزارات التربية والتعليم العالي والعمل والشؤون الاجتماعية على إصلاح قطاع التعليم والتدريب التقني والمهني، وتواصل تقديم حزمة شاملة من المساعدة الفنية نحو نظام تعليم وتدريب تقني ومهني عالي الجودة في العراق[2].

ونظمت اليونسكو وجامعة الموصل ضمن مشروع (إحياء روح الموصل)، مؤتمر التعليم من أجل السلام في تشرين الثاني 2022، الذي شهد إطلاق كرسي يونسكو حول منع التطرف العنيف وتعزيز ثقافة السلام في جامعة الموصل، وجمع مؤتمر التعليم من أجل السلام الأنشطة المتعددة الأكثر من (500) من أصحاب اختصاص في مجال التعليم للتداول بشأن دور التعليم في الماضي والحاضر والمستقبل ودوره في بناء السلام، وستوفر النتائج معلومات التقرير يونسكو المقبل حول حالة التربية من أجل السلام في العراق، ويعد المشروع جزءً ما من مبادرة اليونسكو المستمرة إحياء روح الموصل، والتي تم إطلاقها في شباط 2018 لتنسيق الجهود الدولية لإعادة بناء التراث وتنشيط المؤسسات التعليمية والثقافية في الموصل بالتعاون الوثيق مع حكومة العراق، وسيكون لهذا المشروع روابط مع مشاريع أخرى للتعليم والتدريب التقني والمهني في الموصل، ومشاريع أخرى لمنع التطرف العنيف من خلال التعليم، إذ أكد (باولو فونتاني) ممثل اليونسكو في العراق (يعتمد مستقبل الشباب في العراق، وخاصة في الموصل، على ما تقوم به

---

[1] نجوان هاني محمود، دور اليونسكو في مواجهة التطرف وتحقيق السلام في العراق، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، صلاح الدين، المجلد3، العدد4، 2023، ص271-272.

[2] نجوان هاني محمود، مصدر سبق ذكره، ص273.

اليوم وحصولهم على تعليم جيد وشامل هو علامة فارقة لإعادة إعمار العراق وتعزيز السلام المستدام)[1].

رابعاً: المؤسسات الإعلامية: تُعدّ وسائل الإعلام من أقوى أدوات الاتصال العصرية التي تعين الجمهور المتلقي على معايشة العصر والتفاعل معه، والإعلام سلاح أقوى من البنادق والصواريخ وسلاح فتاك وعالم بأكمله يوضح ما يريد ويأجج المراد ويهدئ المطلوب ويجعل لك الأمور جميلة ويجعلها سيئة، ومن هذه الزاوية يعتبر القرن الحادي والعشرون عصر الإعلام والدعاية الدولية بكل مكوناتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية في ظل ثورة الاتصال والمعلومات، تلك الثورة التي لن تتوقف مع استمرار عملية الابتكار والتغيير حتى أصبح الإعلام والدعاية جزءً من حياة الناس، ويمثل الإعلام بمختلف أدواته المقروءة والمسموعة والمرئية أهم الوسائل التي تسهم في مكافحة الإرهاب والتطرف، وتكتسب هذه الوسائل أهمية كبرى في مجال تكوين الصورة بدرجة كبيرة وطبعها بقوة في أذهانهم إيجابيا أو سلبا في حياتنا المعاصرة، وذلك بسبب انتشارها الواسع وامتدادها الأفقي والرأسي، وقدرتها البالغة على الاستقطاب والإبهار، واستيلائها الطاغي على أوقات الناس ومنافستها الشديدة للمؤسسات الاجتماعية الأخرى في مجال التأثير على الجماهير[2].

إن دور الإعلام لا تقل أهمية عن العوامل الأخرى المؤثرة في المجتمع ولاسيما الانفتاح الكبير في المرحلة الحالية والثورة المعلوماتية الهائلة التي اجتاحت مجتمعاتنا وأصبحت سلاحاً فتّاكاً ذا حدين، فلا بد من أن يكون دور الإعلام موجهاً بما يخدم وحدة المجتمع وتطلعاته نحو الأفضل عن طريق نشر البرامج التوعوية الهادفة، وتناول موضوعات تمس الواقع العراقي وتقدم الحلول الناجعة التي من شأنها الارتقاء بالمجتمع، ورفض ومواجهة الوسائل الإعلامية غير المهنية التي تبث سمومها في جسد المجتمع ولا سيما في الشباب لغرض إحداث انحرافات وتوجهات فكرية متطرفة، لذلك فلا بد من الانتباه والحذر إلى هذه المحاولات وضرورة توجيه الشباب في متابعة كل ما يهمهم ويطور قدراتهم نحو بناء جيل واع يتمتع بفكر مستنير يمكن أن يواجه الأفكار الضالة والمضلة[3].

---

[1] نقلاً عن المصدر نفسه، ص274-275.

[2] برزان ميسر الحامد، الإعلام ودوره في مكافحة ظاهرة التطرف والإرهاب، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، صلاح الدين، المجلد12، العدد44، الجزء الثاني، 2020، ص72.

[3] محمد جميل أحمد، مصدر سبق ذكره، ص319-320.

وفي ظل قانون غير واضح ينظم عمل المؤسسات الإعلامية، فإن الساحة الإعلامية في العراق أصبحت مكشوفة لكل من يريد أن يدلي برأيه، دون ضوابط قانونية حقيقية، مما أدى إلى ظهور العديد من الصحف والإذاعات والقنوات الفضائية والأرضية التلفزيونية بعد الاحتلال سنة 2003، وتعود أسباب معظم المؤسسات الإعلامية التي حافظت على استمرارها في الصدور إلى العملية السياسية التي تشكلت بعد احتلال العراق، ولا بد من الإشارة إلى أن هناك نوعين من الخطاب الإعلامي، الأول الخطاب الموضوعي ويركز اهتمامه على إيجاد الحقائق كما هي دون تضليل بالتضخيم أو التحريف أو التشويه، والثاني الخطاب الإعلامي التضليلي وغايته هو صرف الانتباه عن الحقيقة في موضوع معين أو إخفائها عن الجمهور، ووسائله فني التلوين والتحريف أو التقويم أو الاجتزاء فني نقل المعلومات عن الحدث، أو سياسة معينة في ظرف زمني معين، وهذا النوع من الخطاب هو إعلام مسيس تمليه الحاجات والظروف أكثر من كونه منهجا ثابتا إبان الأزمات السياسية وفي أوقات الحروب الداخلية أو الدولية، وحتى تستطيع القنوات الفضائية العراقية من تحقيق هدفها في مكافحة الفكر الإرهابي، يجب أن تلتزم باستخدام الوسائل المناسبة من حيث المواصفات ونطاق إرسال الرسالة الإعلامية الخاصة التوعية الأمنية والوقاية من الجريمة، وأن يكون مرسل رسالة التوعية ذو قدرات استراتيجية وتفكير استراتيجي ينطلق من منظور عالمي لمكافحة الجريمة بصورة عامة وجريمة الإرهاب على وجه الخصوص، وتقديم مستوى من الرسائل تناسب مستقبل متباين من حيث الدين والثقافة والعادات والتقاليد والأعراف والسلوك الاجتماعي، وإرسال رسائل تراعي التباين في المجتمعات العراقية بما في ذلك مستوى التقنيات والقوانين والنظم الخاصة بمكوناته[1].

لذلك يجب تنشيط دور وسائل الإعلام العراقية وتحويلها من مرحلة الدفاع المنفرد إلى الهجوم المنظم لحماية المجتمع العراقي وقيمه وضمان مستقبل زاهر للمواطن العراقي في عموم البلاد، فالتدابير التي اتبعتها الدولة العراقية من أجل بناء سياستها العامة الأمنية والإعلامية لغرض الاستجابة لتحدي ظاهرة الإرهاب والتي شهدت مواطن ضعف ومكامن قوة فإن الحاجة

[1] احمد عبد الحسين ثاني السوداني، المعالجة الإعلامية لقضايا الإرهاب والتطرف الفكري في قناة العراقية الفضائية (دراسة تحليلية لبرنامج في قبضة القانون) انموذجاً، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، المجلد 2، العدد 46، 2023، ص24-25.

الملحة تدعو إلى التأكيد على نقاط القوة وتعزيزها ومعالجة مواطن الخلل والضعف للحفاظ على النظام العام ومكافحة ومواجهة التهديدات الأمنية بكل قوة واقتدار[1].

وتتمثل الحلول لمواجهة التطرف بتبني الدولة لاستراتيجية إعلامية تعتمد على تنظيم الحملات الإعلامية والتوعوية لنشر ثقافة التسامح والتعايش مع الآخرين مع ضرورة مراقبة الخطاب الديني في وسائل الإعلام ومراقبة مواقع التواصل الاجتماعي، وضرورة تنبيه وتوعية أولياء الأمور لأبنائهم ومراقبة سلوكهم وعلاقاتهم بالآخرين وخاصة الأصدقاء خشية أن يختلطوا ويتعرفوا ويتواصلوا بأصحاب الفكر المتطرف من خلال الوسائط الإعلامية المتعددة ووسائل التواصل الاجتماعي التي أضحت منصات للتعارف والتواصل بين الجيل الحالي من الشباب، ورصد الظواهر الإجرامية والأنشطة الإرهابية على الصعيدين المحلي والدولي وتحليل مدلولاتها ورصد أنشطتها الإعلامية وكشف أساليب عملها وحث أفراد المجتمع على الإبلاغ عن المعلومات التي يمكن أن تعين الأجهزة الأمنية في الكشف عن الخلايا الإرهابية والجماعات المتطرفة النائمة، وتنفيذ الحملات التوعوية الوقائية المستمرة للأسر والأبناء والشباب حتى لا يقعوا ضحايا الجماعات المتطرفة التي تعمل على استقطاب وتجنيد الشباب في خلاياها الإرهابية، والتعريف بالقوانين المتعلقة بجرائم الإرهاب والتطرف حتى يعلم الجميع بهذه القوانين التي تكون رادعا لأولئك الذين ينجرون وراء الجماعات المتطرفة[2].

المبحث الثالث: المعالجات السياسية للمواجهة التطرف في العراق

حرص الدستور العراقي لعام 2005 على مكافحة الإرهاب الفكري من خلال نصه على حرية الفكر وحرية التعبير وحرية ممارسة الشعائر الدينية، إذ نص على حرية التعبير في المادة (38 أولاً) بقوله (تكفل الدولة وبما لا يخل بالنظام العام والآداب حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل)، كما نص على حرية الفكر في المادة (42) بقوله (لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة)، وكذلك جاء في نص المادة (37 ثانياً) (تكفل الدولة حماية الفرد من الاكراه الفكري والسياسي والديني)[3]، وقد حرص المشرع على حماية الفرد من أن يتعرض إلى الإكراه سواء أكان أكراها فكريا أو سياسيا أو دينيا وهذا كله له دور في القضاء على ظاهرة الإرهاب الفكري،

---

[1] خيرالله سبهان عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص328-329.

[2] جاسم خليل ميرزا، دور الإعلام في محاربة التطرف لدى الشباب، التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، السعودية، ورقة عمل، ص2.

[3] المادة(37،38، 42) من الدستور العراقي لعام 2005.

أي أن دستور 2005 قد انفرد عن غيره من الدساتير، فقد جاء منظماً لحرية الفكر والتي لم نجد لها نصاً ينظمها في الدساتير الملغاة، وبالتالي فإن دستور العراق لسنة 2005 النافذ قد كافح الإرهاب الفكري فلم يكتف بالنص على حرية التعبير عن الرأي بل أضاف لها حرية التفكير والضمير والعقيدة وبالتالي لم يدع مجالا لتفشي ظاهرة الإرهاب الفكري[1].

وجاء في قانون مكافحة الإرهاب رقم 13 لسنة 2005 النافذ ما يدل على أنه من القوانين التي سعت إلى مكافحة الإرهاب الفكري على اختلاف أنماطه وصوره، إذ جاء في نص (المادة 2 الفقرة 4) منه على أنه تعد الأفعال الآتية من الأفعال الإرهابية: العمل بالعنف والتهديد على إثارة الفتن الطائفية أو ما يثير حروب اهلية أو اقتتال طائفي وهي من صور الإرهاب الفكري، ومن هذا أن قانون مكافحة الارهاب قد عالج ظاهرة الإرهاب الفكري بالنص على صور الأفعال الإرهابية ووضع عقوبات على من يقوم بأحد تلك الأفعال، وبهذا فإن قانون مكافحة الإرهاب النافذ واحد من القوانين التي كافحت الإرهاب الفكري، على الرغم من أنه لم ينص على مكافحة هذه الظاهرة إلا بفقرة واحدة فقط من المادة الثانية، وهذا ما يدفعنا إلى دعوة المشرع بتشريع أكثر من مادة لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة والحد منها، أو تشريع قانون خاص بمكافحة الإرهاب الفكري للخصوصية التي تتطلبها مكافحة هذه الظاهرة والتي تعد الأساس لظهور التطرف[2].

إن عملية مكافحة التطرف العنيف واحدة من أهم الأوليات التي تركز عليها الحكومة العراقية بعد هزيمة (داعش الإرهابي)، وعلى الرغم أن الأمم المتحدة أصدرت برنامجها الخاص بمكافحة هذه الظاهرة للحد من مخاطر تأثيره على الأمن والسلم المجتمعي للدول من العام 2015، وبدأت بتنفيذه رسمياً طبقا لقرار الجمعية العامة ذات الرقم 70/291 في تموز العام 2016 والذي أكد على ضرورة بدء تطبيق خطط العمل التي وضعتها لمنع التطرف العنيف المؤدي للإرهاب، وأوصت بأهمية أن تعتمدها الدول وبما يتناسب مع سياقاتها الوطنية وتتوافق مع التوجهات الإقليمية والدولية للتصدي لمؤثراتها على الأمن والسلم، إلا أن العراق وبسبب انشغاله بعمليات التحرير والقضاء على الجماعات الإرهابية لم يباشر باتخاذ الإجراءات المتعلقة بتلك الخطط حتى نهاية العام 2018، إذ تم تحديد المهام والأولويات اللوجستية ومراحل تأسيس

---

[1] صعب ناجي عبود وزينب عبد السلام عبد الحميد، أساس مكافحة الإرهاب الفكري، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، بابل، المجلد8، العدد2، 2016، ص508.

[2] صعب ناجي عبود وزينب عبد السلام عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص511.

جهة متخصصة تشرف على وضع وتنفيذ استراتيجية مكافحة هذه الظاهرة، وبعدها أصدرت رئاسة الوزراء العراقية وبالتعاون مع مستشارية الأمن القومي قراراها بإنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة التطرف العنيف، وفي حزيران العام 2021 أعلن عن الانتهاء من وضع تلك الاستراتيجية بشكل رسمي، وفي كانون الأول من العام ذاته عقدت اتفاقية تعاون مشترك بين مستشارية الأمن القومي والمنظمة الدولية للهجرة لوضع خطط التنفيذ لمواجهة خطرها العابر للقارات، وركزت هذه الاستراتيجية على الكثير من التفاصيل المهمة التي تمس الواقع عبر تحديدها لجذور التطرف وأسبابه التي دفعت جماعات مختلفة من المجتمع للتأثر به أو التعاطي معه عبر الترويج له أو ممارسته، كما أنها حددت أولويات عملية المواجهة مع مخاطرة وكيفية تحجيم آثارها وامتداداته نحو الأجيال القادمة[1].

ولضمان تحقيق ذلك يجب على الحكومة واللجنة العليا المكلفة بصياغة وتنفيذ استراتيجية مكافحة التطرف العنيف أن تركز على الجوانب الوقائية وتعمل على تضمينها كحجر أساس تنطلق في ضوئه عند بدء التنفيذ لاستكمال جميع متطلباتها التكاملية، والمقصود بالجانب الوقائي هو كل فعل أو عمل يسعى إلى احتواء الآثار المضرة والناجمة عن أعمال التطرف العنيف، وذلك عبر استخدام آليات متوازنة تجمع بين تقليص حجم أضرارها إلى الحد الأدنى وبين تحقيق الأهداف المنشودة لمواجهة الظاهرة، وبهذه الطريقة سيتم دعم وتعزيز مظاهر التعايش السلمي على نطاق واسع، لذا يجب على تلك الجهات المعنية الاهتمام بشكل كبير لهذا الجانب، لكونه يتضمن نواحي عدة وتمثل سلسلة مترابطة وأساسية لضمان الوصول للنتائج الفاعلة على أرض الواقع، وأهمها هي ناحية الأمن الفكري، إذ يجب تعزيز دوره لحماية العقل المجتمعي من الأفكار الشائبة والمنحرفة التي تسهم بزيادة انتشار ظاهرة التطرف العنيف، وغياب بيئة خصبة للأمن الفكري يعني ضعف حالة الطمأنينة والسلام الداخلي، التي من المؤكد ستقود للتشكيك بالمنظومات الفكرية أو الدينية أو الاجتماعية والقيمية مما تدفع الآخرين أما نحو الانحراف أو التأثر بمحفزات تلك الظاهرة، وأن عملية تأمين عقل الإنسان ورفع درجة أمنه لاسيما على مستوى فئة الشباب كونهم الأكثر تعرضاً المحفزات العنف والتفكير المتطرف،

[1] رنا مولود شاكر، التطرف العنيف وإنعكاسه على منظومة الأمن المجتمعي العراقي، الدراسات السياسية والاستراتيجية، بيت الحكمة، بغداد، العدد45، 2022، ص116.

يتطلب إنشاء بيئة فكرية مؤمنة لتحصين أفكارهم وتوجهاتهم السلوكية وهذه تحصل عبر تطوير مناهج التربية والتعليم العالي وبشكل يتوافق مع متطلبات تفكير الشباب المعاصر[1].

ومن المعالجات السياسية تحقيق مصالحة وطنية حقيقة وتماسك اجتماعي، وهي مهمة جدا لأن المجتمع العراقي مر بأزمات طويلة منذ أكثر من عشرين عاماً، لأن التغيير السياسي في العديد من جوانبه كان شكليا وما يزال ولم تستطع القوى السياسية الفاعلة في الحكم من ترسيخ التجربة الديمقراطية وبالشكل الذي يضمن حقوق وواجبات الحاكم والمحكوم، كما أن استمرار موجات الإرهاب وضعف سيادة القانون ووجود حواضن متطرفة بعضها بدوافع إجرامية وبعضها الآخر بدوافع طائفية دينية – سياسية، أدت لزعزعة الثقة بالقانون وقدرته على حمايتهم، وأسهمت بأضعاف روح الأمان والألفة بين أفراد المجتمع من جهة، وبينهم وبين الحكومات المتعاقبة، مما ضاعف من حالة الإحباط واللامبالاة وازدادت فجوة العلاقة التشاركية بشكل مفرطة لدرجة عزوفهم عن المشاركة السياسية، لذلك على الجهات المعنية أن تتعامل بجدية وإدراك عال بخصوص هذا الأمر، عبر وضع مخططات شاملة لمعالجة طبيعة تلك الإشكاليات وإعادة ترسيخ وتعزيز منظومة القيم والمبادئ الأصيلة، وحمايتها من التشويه والتغيير من أجل رفع درجات حالة السكينة والاستقرار النفسي والاجتماعي، وإنتاج بيئة قوية يتشارك فيها الجميع جهود مواجهة التطرف العنيف بكل أنواعه، ضمن المحيط الأصغر والأكبر وهنا ستتحقق عملية ضبط التفكير والسلوك الاجتماعي ونقله من حالة الانحراف إلى حالة التوازن السليم[2].

ويمتاز العراق بتركيبة متعددة وإن المجتمع المتعددة لكل منها سمات وخصائص وأعراف وطقوس خاصة وهم يعيشون منذ آلاف السنين وتربطهم روابط متعددة، هذه التعددية جعلت من العراق ومنذ أعوام عديدة يعاني من عدم الاستقرار السياسي، والعراق من الدول التي تتمتع بوجود العديد من الديانات والمذاهب والطوائف الدينية التي شكلت على مدى التاريخ صورة ومثالا للتنوع الديني والمذهبي وللتعايش السلمي بين المذاهب إذ إن نموذجا للتنوع الديني، لذلك فإن تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي يعود إلى الفهم الشمولي للاعتدال، بما يشمل المنظور الإسلامي، إذ يعود بالعديد من المنافع المحتملة على ممارسات مكافحة الإرهاب على أرض الواقع وعندما يستخدم مفهوم الاعتدال أو الوسطية في الممارسات الغربية التي تعني بمكافحة الإرهاب في الواقع العملي، فهو يوظف ثنائية جامدة بين الإقصاء والإدماج فمن تدمج هذه الممارسات ومن

[1] المصدر نفسه، ص117.

[2] رنا مولود شاكر، مصدر سبق ذكره، ص117-118.

تقصيه عندما تضع مفهوم الاعتدال موضع التطبيق، فتطبيقات مفهوم الاعتدال ينبغي أن تتسم بالتعددية، وتطبق على نطاق أوسع أو ضمن سياقات أعم بحيث إنها ذات أهمية لأن التطرف العنيف تلحق الضرر بالمجتمعات كافة على اختلاف قومياتها ودياناتها ومذاهبها[1].

وإن تحقيق مصالحة وطنية حقيقية يجب أن لا يخرج عن سياق العمل الاستراتيجي طبق المراحل زمنية محددة وأساليب حديثة تتضمن الولوج إلى صميم المجتمع وعدم الاكتفاء بالمصالحة ما بين زعماء سياسيين ليس لهم جمهور واسع، والتركيز على المصالحة المجتمعية بدلاً من المصالحة السياسية التي ما تلبث أن تختفي عن كل توزيع للمناصب أو خلال فترة الانتخابات، وكذلك المشاركة السياسية الواسعة، إذ يعد النظام السياسي صمام الأمان للمجتمع الذي يضمن مشاركة الجميع في بناء المجتمع وتعظيم مصالحة وأن أي قصور أو تهميش المكون اجتماعي معين هو بمثابة خلل كبير يمس جوهر النظام السياسي، إذ إن انعدام المشاركة السياسية استفتح الباب لدعاة التطرف للولوج من خلاله إلى هذه الفئات الاجتماعية وتأليبها تجاه الدولة وتكون ذريعة يدخل من خلالها الإرهاب والتطرف، لذلك لا بد من ضمان مشاركة الجميع في السلطة السياسية عبر مشاركة جماهيرية واسعة في الانتخابات وعدم التهميش والإقصاء[2].

لذلك لا بد من وجود إرادة سياسية تحقق المصالحة الوطنية والعدالة، فلا بد من خلق ثقافة المساءلة مكان ثقافة الإفلات من العقاب، لأن ذلك يرسخ ثقافة الإحساس بالأمان لدى المجتمع ويشجع على ثقافة الاعتراف بالخطيئة لدى المذنب ويرسخ أيضا ثقافة اللجوء إلى القانون، مع بقاء فرصة التسامح والتصالح والعيش المشترك، وكذلك تنفيذ القانون وفاعليته، فبدل الاكتفاء بتشريع القوانين ذات الطابع التجريمي والمنع والردع يجب أيضا تشريع قوانين مشجعة على دمج المكونات والفئات الاجتماعية على تنوعها الاثني والمذهبي، والأبعاد القانونية والتشريعية في هذا المجال يجب أن تكون كافية وقابلة للتنفيذ، وتوسيع حق المشاركة السياسية وضمانه التأثير بصنع واتخاذ القرار السياسي للمواطن وردم الفجوة بين السلطة والمجتمع، وتنمية المواطنة وتتجسد باحترام الدولة لحقوق المواطنين والمواطنين لواجباتهم تجاه الدولة، وتقوية أسس

[1] خالد عبد الاله عبد الستار، مصدر سبق ذكره، ص208.

[2] فلاح مبارك بردان وثائر شاكر محمود الهيتي، مصدر سبق ذكره، ص145-146.

المؤتمر العلمي الرابع عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد 7

المجتمع المدني والأهلي عبر تشجيع المواطنين على صيانة الوحدة الوطنية واحترام الخصوصيات الثقافية للجميع[1].

ولمواجهة التطرف يحتاج إلى بناء مجتمع مدني فيه مؤسسات ومنظمات مجتمع مدني فاعلة، لأن مؤسسات المجتمع المدني هي الوسيط التفاعلي الأمثل لتعزيز الحوار والتعايش سواء في الجماعة الإنسانية، أم في الجماعة السياسية أي الدولة، كونها تقوم على أساس مبادئ قافزة على العصبيات العرقية والطائفية والمناطقية والحزبية الضيقة، وكونها وعاءً مدني متجاوز للحواضن الاجتماعية التقليدية الراكدة والمتخلفة، ولأنها حاضنة مدنية منتجة لقبول الآخر والتعايش والسلام، وتبرز اهمية مؤسسات المجتمع المدني بوصفها وسيطاً نهضوياً وتعبوياً بين الفرد والمجتمع والمواطن والدولة[2]، وهي لا تقوم إلا على أساس المواطنة والديمقراطية والتعايش، وهي بدورها تعزز وترسخ قيم واستحقاقات المواطنة والديمقراطية والتعايش لذلك تتعدد أدوارها ومهامها في مواجهة التطرف الفكري والإرهاب بتعددها وتنوعها وانتشارها في المجتمع عبر المشاركة في وضع وتخطيط استراتيجيات وبرامج وخطط لمواجهة الإرهاب في المجالات الفكرية والثقافية والفنية والاجتماعية للتأكيد على علاقة الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، ابتداءً من التخطيط إلى التنفيذ وانتهاء بالتقييم، مما يتطلب شكلاً جديداً من الإدارة العامة تضمن مشاركة هذه المنظمات في عملية تطوير السياسات العامة للدولة، وفي صياغة التشريعات وفي صنع القرار، وتنفيذ استراتيجيات التنمية ومواجهة الإرهاب[3].

ومن أدوار منظمات المجتمع المدني لمحاربة التطرف رصد وتشخيص مؤشرات الإنذار المبكر في المجتمع، بحكم انتشار مؤسسات المجتمع المدني في كافة أنحاء الوطن واحتكاكها اليومي بالمواطنين والأحداث، وقدرتها على رصد التغييرات التي تعطي مؤشرات إنذار لتنامي الأفكار المتطرفة، وكذلك نشر ثقافة التسامح والاستنارة من خلال أنشطتها المتنوعة فإنها تساهم بشكل حقيقي في تحصين المواطنين ضد التطرف وتحصينهم لمحاولات تجنيدهم للمنظمات

---

[1] احمد عدنان عزيز، العنف والتطرف في العراق: مقاربات في الدوافع وسبل المواجهة، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العدد61، 2021، ص187-188.

[2] محمود عزو حمدو، أثر التعددية في مواجهة التطرف في العراق، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، صلاح الدين، المجلد11، العدد44، الجزء الثاني، 2020، ص389.

[3] حازم صباح أحميد وعماد وكاع عجيل، منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة التطرف في العراق، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، ديالى، المجلد9، العدد1، 2020، ص70-71.

الإرهابية، وتشجيع برامج وأنشطة منظمات المجتمع المدني بنشر ثقافة الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر، ونبذ ممارسات الإقصاء والتهميش ضد أي مجموعة عرقية أو اجتماعية، ونشر ثقافة إنماء الحس الوطني والوحدة الوطنية لدى المواطن، والعمل كشريك المؤسسات الدولة على النهوض بمستوى معيشة الفئات المهمشة وسكان الأحياء العشوائية ومساعدتهم في إيجاد المسكن الآدمي والعمل المنتظم وإدماجهم في المجتمع وتمكينهم من التعرف على القيم الإنسانية الرفيعة من خلال العروض السينمائية والمسرحية في أماكن إقامتهم وفي مراكز الشباب والأندية ليكونوا على صلة بالثقافة الإنسانية والقيم الإيجابية من خلال هذه العروض الفنية والندوات الثقافية والاجتماعية، وهذا لا ينفي مسؤولية مؤسسات الدولة في المقام الأول عن توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، وتقليل المسافات وردم الهوة وتخفيف الصراعات الموجودة في المجتمع بين كافة طوائفه من خلال توفير أجواء مناسبة وآمنة للنقاش والحوار المجتمعي لحل كافة المشكلات وحصار التوتر الديني أو الطائفي أو القبلي [1].

وتؤدي الحكومات العراقية المتعاقبة ومؤسساتها الأمنية أدوارا فاعلة في القضاء على نشاط التنظيمات الإرهابية والأفكار المتطرفة ومواجهة الخطاب الديني المتعصب، وقد مارست الأجهزة الأمنية أدوارا فاعلة في هذا المجال ومما يتطلب من المؤسسة الأمنية بكافة أنواعها في العراق لمواجهة ومتابعة المواقع الإرهابية والعمل على غلقها ومكافحتها عن طريق عدة أعمال منها التحليل والتوضيح وبيان الأفكار المتطرفة ومخاطرها على المجتمع وسلامته العمل على زيادة الوعي الأمني للأفراد وتفعيل العلاقة بين أفراد المجتمع والأجهزة الأمنية، والعمل على كشف صور وأنماط الجرائم والأعمال الإرهابية الإلكترونية، وقيام المؤسسة الأمنية بفضح الأفعال الوحشية المنحرفة التي تمارسها التنظيمات الإرهابية من خلال مواقعها الإلكترونية لبيان مدى خطورة هذه الأفعال والسلوكيات على الأمن والسلم المجتمعي في الدولة[2]، وتنسيق جهود كافة العناصر الأمنية وتوجيهها وتركيزها نحو الأهداف المتطرفة والإرهابية، وعدم الوقوع بشرك الأهداف الوهمية، وجمع المعلومات والبيانات والصور الاستخبارية عن المنظمات والجماعات الإرهابية والأفراد الذين يشكلون خطراً بكافة الوسائل والأساليب المتوفرة، وأعداد وتصنيف البيانات والتقارير الاستخبارية بحسب الأهمية وأولويات منظومة العمل الاستخباري، وتنفيذ الخطط الاستخبارية حسب تطورات الموقفين الأمني والعسكري، ومراجعة النتائج الاستخبارية وتعديلها

---

[1] حازم صباح أحميد وعماد وكاع عجيل، مصدر سبق ذكره، ص71.

[2] خالد عبد الاله عبد الستار، مصدر سبق ذكره، ص209.

وتطويرها بما يتلاءم مع استراتيجيات وتقنيات العمليات الاستخبارية بكافة أنواعها، الاستفادة من التغذية العكسية (الراجعة) في تطوير الأدوار والمهام الاستخبارية على أكمل وجه ممكن[1].

ويعد الجانب الاقتصادي من أهم الجوانب الوقائية لتحقيق نتائج فعليه للاستراتيجية الحد من التطرف، ومع زيادة حدة العاطلين عن العمل وتحديدا بين فئة الشباب الذين يشكلون نسبة عالية من المجتمع العراقي، لضعف السياسات الاقتصادية وعدم القدرة على تنمية القطاعات الاقتصادية والمالية والاستثمارية، وانتشار ظاهرتي الفساد المالي والإداري التي تزامنت مع ضعف الحكومات المتعاقبة لإيجاد مخرجات تنموية فاعلة للتوزيع العادل للثروات والموارد، هذه المعطيات جميعاً أدت لانحراف وبالأخص أجياله الشبابية وحفزتهم نحو البحث عن مصادر غير مشروعة لرفع مستواهم المعيشي وضمان مستقبلهم، لعجز الدولة عن توفيره لينتج عنها حالة تأزم شديدة للثقة بقدراتها وإمكانياتها على توفير أبسط متطلبات الحياة، وتعد العلاقة المأزومة من أبرز معوقات تحقيق تلك الاستراتيجية لأن ارتفاع حالة التفاوت بالمستوى المعاشي وانعدام تكافؤ الفرص الاقتصادية، ساهم بشكل خطير بظهور وانتشار التفكير المتطرف بفعل ارتفاع حالة الإحباط والحقد على الآخرين الذين حصلوا على فرص للعمل والتوظيف ويمتلكون دخلاً ثابتاً يبعدهم عن ماسي الحرمان والفقر، لذا من المهم جدا قبل البدء بتنفيذ أي هدف لتلك الاستراتيجية وضع برنامج متكامل لمعالجة قضية البطالة وتخفيف حالات الفقر المستشري في المجتمع[2].

وإن أول خطوة لتنفيذها هو تحديد أي المدن والمحافظات تعاني من أعلى نسبة بطالة وفقر، لأنها ستكون الوجهة الأساسية لبدء المعالجة إذ كلما ارتفعت نسبهما كلما تضاعفت حالة التطرف بأشكاله المختلفة، وانخفاض معدلات الأمن والاستقرار في تلك الأماكن مرتبط بكليهما أيضا، لذلك على الجهات المختصة بمكافحة الظاهرة أن تعمل بجدية مضاعفة لإنشاء بيئة اقتصادية تشغيلية في تلك المناطق وبالتعاون مع المؤسسات المختصة بالجانب الاقتصادي والمالي، وأهم خطوة للحصول على نتائج فعليه تتمثل بإيجاد مدخلات واقعية لتغيير وتجديد السياسة الاقتصادية لتتواءم مع مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل في العراق، كما يجب التركيز على تدريب الشباب لاكتساب مهارات مختلفة تضاف لشهادته التعليمية ليتمكن من

---

[1] محمد أحمد هربود العيساوي وآخرون، التطرف والإرهاب أسبابها وأشكالها وطرق مكافحتها، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، صلاح الدين، المجلد11، العدد44، الجزء الثاني، 2020، ص233-234.

[2] رنا مولود شاكر، مصدر سبق ذكره، ص118.

مواكبة تطورات سوق العمل وتعطيه فرصة الحصول على عمل، فضلاً عن إصدار تشريعات خاصة تسمح للعاطلين عن العمل لاسيما الخريجون الشباب الحصول على قروض ميسرة توفر لهم على الأقل حافزاً اقتصادياً لبناء حياة كريمة، وأن وضع الجوانب الوقائية هذه ضمن أعلى سلم أولويات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف، ستجعل منها منظومة مترابطة وذات رؤية واقعية تسعى لمواجهة الظاهرة والقضاء عليها من جذورها، واقتلاع مظاهرها الفكرية والسلوكية بشكل نهائي من عمق المجتمع عندها يتحقق الأمن والسلام المنشود[1].

الخاتمة

تعرض المجتمع العراقي بعد التغيير الذي حدث في العام 2003 إلى حالة من الاضطراب والاختلال الوظيفي في البنية الاجتماعية، مما أشاع حالة من الاغتراب وشيوع الثقافات والانتماءات الفرعية والقبلية، ولقد استغلت التنظيمات الإرهابية حالة الإرباك المجتمعي أثر التغيير السياسي والعبث بالمشهد الأمني والمجتمعي، ولقد مثلت الأحداث والفوضى التي أعقبت الاحتلال فرصة سانحة لبعض الجهات المستفيدة من أجل خلق الفوضى، فكان ظهور الجماعات الإرهابية بذلك الوقت تحديداً جزءً مخطط له لهدم التماسك الاجتماعي وتهديد أمنه وتعايشه السلمي، وأخذ موضوع التطرف الديني في العراق مساحة واسعة التي تصدى لها المثقفون وعلماء دين وأكاديميين مثلوا مختلف شرائح المجتمع وانتماءاته، وحاولوا وضع الحلول المناسبة لهذه الظاهرة المتفاقمة، التي أصبحت تهدد وحدة البلاد ومستقبلها، وأن التطرف الذي بدأ بشكل واضح يبرز بعد عام 2003 كان بسبب عوامل عديدة حفزت البيئة العراقية لتكون متقبلة لنمو التطرف وأهم تلك العوامل هي السياسية، فهنالك بعض الأحزاب السياسية على الرغم من مشاركتها في تشكيل الحكومة إلا أنها في الوقت ذاته كانت عاملاً مشجعاً على نمو التطرف، فالخلافات السياسية بين بعض الأحزاب وتبنيهم الخطاب الطائفي أدى إلى وجود جماعات متناحرة، الأمر الذي أدى إلى تعزيز الفكر المتطرف، فضلاً عن العامل الاقتصادي الذي دفع الكثير من الشباب العاطلين عن العمل إلى الانتماء إلى الجماعات المسلحة بحثاً عن المال، والكثير منهم من تبنى الأفكار المتطرفة لغرض مكاسب شخصية، لذلك هناك معالجات اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية يتوجب على الدولة الشروع بها من أجل مكافحة التطرف، وتبدأ من الأسرة ودورها في التنشئة وفي مواجهة الأفكار المتطرفة، فلا بد من أن تأخذ الأسرة على عاتقها مسؤولية متابعة الأبناء وتوجههم وإرشادهم إلى اتباع السلوكيات الصحيحة وعدم الانجرار وراء الأفكار المتطرفة التي تهدف إلى زعزعة واستقرار المجتمع، والأسرة لها دور بارز في بناء الهوية الوطنية وزرع بذرة حب الوطن والانتماء له، كما تنمي المواطنة وتعززها لدى أفراد الأسرة ويكون ذلك من خلال تعريف الفرد بأهمية دوره داخل المجتمع

[1] رنا مولود شاكر، مصدر سبق ذكره، ص119.

وضبط سلوكه اجتماعيا، كما أن للمنابر الدينية من تأثير واضح على المجتمع الذي تعمل فيه سلبا أو إيجابا، وبالتالي للرجال الدين دور في إعادة تشكيل وتصحيح أو انحراف أفكار الإنسان المتدين، وهذا الهدف يستدعي التدخل الحكومي في منع وصول اصحاب الفكر المتطرف لهذه المنابر من خلال الوقفيين الشيعي والسني ومعاقبة وطرد كل صوت ديني طائفي، وإن الوقاية من التطرف يجب أن تقوم بها مؤسسات المجتمع المختلفة، ومنها المؤسسات التعليمية والإعلامية التي تؤدي عملاً مهماً في رفض العنف لدى الشباب في ممارسة سلوك التطرف، فأهمية التربية ودورها في تجفيف منابع التطرف عامل من العوامل المهمة التي تجعل المجتمع تربى على الاعتدال والوسطية والابتعاد عن الأفكار المنحرفة التي تسبب الجريمة، ولا يقل دور الإعلام عن العوامل الأخرى المؤثرة في المجتمع ولاسيما الانفتاح الكبير في المرحلة الحالية والثورة المعلوماتية الهائلة التي اجتاحت مجتمعاتنا وأصبحت سلاحاً فتّاكاً ذا حدين، فلا بد أن يكون دور الإعلام موجهاً بما يخدم وحدة المجتمع وتطلعاته نحو الأفضل عن طريق نشر البرامج التوعوية الهادفة، وتناول موضوعات تمس الواقع العراقي وتقدم الحلول الناجعة التي من شأنها الارتقاء بالمجتمع، ورفض ومواجهة الوسائل الإعلامية غير المهنية التي تبث سمومها في جسد، فضلاً عن تبني الحكومة استراتيجية تكافح التطرف العنيف والتي يكون من أهم الأوليات، وهذا ما قامت به الحكومة عبر تأسيس جهة متخصصة تشرف على وضع وتنفيذ استراتيجية مكافحة هذه الظاهرة، بإنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة التطرف العنيف.

التوصيات

1. تشريع قانون خاص يكافح ظاهرة التطرف بمختلف أشكاله وأنواعه، ويحرم ويجرم هذه الظاهرة بأشد العقوبات.
2. تعزيز الخطاب الديني والسياسي المعتدل المبني على التسامح والتعايش السلمي بين أفراد المجتمع العراق، وأن يضع خطباء رجال الدين تحت المراقبة الحكومية، ومعاقبة وطرد كل صوت ديني طائفي، كما يجب أن تتضمن خطبهم الدينية بتعزيز الهوية الوطنية والولاء للوطن وليس للهويات الفرعية.
3. تفعيل دور المؤسسات التعليمية والإعلامية، وأن تأخذ دورها في بث الروح الوطنية والتسامح والتعايش، ويكون ذلك عبر المناهج الدراسية ونشر البرامج التوعوية الهادفة، كما يجب تفعيل دور منظمات المجتمع المدني لتقوم بدورها القائم على ترسخ قيم المواطنة والديمقراطية والتسامح التعايش والحوار، فضلاً عن دورها في تشخيص حالة التطرف في المجتمع، لكونها تمثل حلقة وصل بين الفرد والدولة.

4. يجب على الحكومة أن تعمل على الإجراءات الوقائية لمكافحة التطرف، ويكون ذلك عبر مواجهة التحديات التي يتعرض لها المجتمع.

المصادر

1- خالد عبد الاله عبد الستار، الأسس الفكرية للتطرف العنيف والإرهاب في العراق (دراسة في اليات المواجهة)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، صلاح الدين، العدد30، 2022

2- رنا مولود شاكر، التطرف العنيف وانعكاسه على منظومة الأمن المجتمعي العراقي، الدراسات السياسية والاستراتيجية، بيت الحكمة، بغداد، العدد45، 2022

3- افراح رحيم علي الغالبي، التطرف الديني وأثره في المجتمع العراقي، مجلة كلية التربية، جامعة وأسط، وأسط، المجلد6، العدد41، 2021.

4- رامي احمد الغالبي، التطرف الفكري وانعكاسه على نشأة الإرهاب الهوياتي، دراسات قانونية، بيت الحكمة، بغداد، العدد58

5- محمد جميل أحمد، التطرف الفكري وتأثيره في المجتمع العراقي – دراسة أنثروبولوجيا في مدينة بغداد، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، صلاح الدين، المجلد14، العدد51، الجزء الأول، 2022

6- ايلاف حسن جعفر، السياسات التعليمية والتنشئة السياسية في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2016.

7- مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة السابع من أبريل، ليبيا، 2007

8- فراس عبد الكريم محمد علي البياتي وبهاء عبد الكريم طاهر القريشي، التنشئة الاجتماعية السياسية وبناء الهوية الوطنية في العراق بعد عام 2005، الدراسات السياسية والاستراتيجية، بيت الحكمة، بغداد، العدد47، 2023

9- عبير سهام مهدي وعمار حميد ياسين، دور التنشئة الاجتماعية في تعزيز قيم التسامح والتعايش العراق أنموذجا، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العددان39-40، 2019.

10- خيرالله سبهان عبدالله، السياسات الحكومية ودورها في مكافحة التطرف والارهاب في العراق، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، صلاح الدين، المجلد12، العدد44، الجزء2، 2020.

11- فلاح مبارك بردان وثائر شاكر محمود الهيتي، الاعتدال في الخطاب الديني والسياسي ودوره في استراتيجية الأمن المستدام للعراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الانبار، الانبار، المجلد8، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول لجامعة الانبار، 2018.

12- منى حمدي حكمت، الفكر المتطرف واليات التصدي له داخليا: العراق أنموذجا، قضايا سياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد66، 2021.

13- فتح جعفر صادق، سبل مناهضة التطرف والعنف، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد46، 2021

14- قاسم شعيب السلطاني وثامر مكي الشمري، دور الخطاب الديني في تعزيز الهوية الوطنية العراقية (دراسة في خطب الجمعة لمعتمدي المرجعية الدينية في كربلاء المقدسة)، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العددان39و40، 2019،

15- محمد حسين عودة الكبيسي، دور الاساليب التربوية والمؤسسات التعليمية في مواجهة التطرف، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، صلاح الدين، المجلد11، العدد43، الجزء الثاني، 2019

16- إحسان محمد هادي، دور مؤسسات الدولة لمواجهة التطرف: المؤسسات التعليمية انموذجاً، المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف، على الموقع الالكتروني https://iraqicenter-fdec.org/archives/3300، 2022/10/2.

17- بهاء عبد الكريم طاهر وفراس عبد الكريم محمد، التنشئة الاجتماعية السياسية وبناء دولة المؤسسات في العراق بعد عام 2005، نسق، الجمعية العراقية للدراسات التربوية والنفسية، بغداد، المجلد36، العدد7، 2022.

18- نجوان هاني محمود، دور اليونسكو في مواجهة التطرف وتحقيق السلام في العراق، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، صلاح الدين، المجلد3، العدد4، 2023

19- برزان ميسر الحامد، الإعلام ودوره في مكافحة ظاهرة التطرف والإرهاب، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، صلاح الدين، المجلد12، العدد44، الجزء الثاني، 2020.

20- احمد عبد الحسين ثاني السوداني، المعالجة الإعلامية لقضايا الإرهاب والتطرف الفكري في قناة العراقية الفضائية (دراسة تحليلية لبرنامج في قبضة القانون) انموذجاً، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، المجلد 2، العدد 46، 2023

21- جاسم خليل ميرزا، دور الإعلام في محاربة التطرف لدى الشباب، التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، السعودية، ورقة عمل.

22- صعب ناجي عبود وزينب عبد السلام عبد الحميد، أساس مكافحة الإرهاب الفكري، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، بابل، المجلد8، العدد2، 2016.

23- رنا مولود شاكر، التطرف العنيف وإنعكاسه على منظومة الأمن المجتمعي العراقي، الدراسات السياسية والاستراتيجية، بيت الحكمة، بغداد، العدد45، 2022

24- احمد عدنان عزيز، العنف والتطرف في العراق: مقاربات في الدوافع وسبل المواجهة، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العدد61، 2021.

25- محمود عزو حمدو، أثر التعددية في مواجهة التطرف في العراق، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، صلاح الدين، المجلد11، العدد44، الجزء الثاني، 2020.

26- حازم صباح أحميد وعماد وكاع عجيل، منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة التطرف في العراق، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، ديالى، المجلد9، العدد1، 2020،

27- محمد أحمد هربود العيساوي وآخرون، التطرف والإرهاب أسبابها وأشكالها وطرق مكافحتها، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، صلاح الدين، المجلد11، العدد44، الجزء الثاني، 2020.